وصف الحلول الحكومية بأنها "وعود لا ترتقي إلى المسؤولية"

نائب عن البصرة يطالب بإعلان المحافظة منطقة منكوبة بسبب ملوحة المياه

طالب النائب عن محافظة البصرة منصور التميمي، بإعلان المحافظة وخاصة أقضيتها الجنوبية كمناطق منكوبة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في مياه شط العرب، محذرا من زيادة نسبة الملوحة في حال عدم وضع الحلول المناسبة.

وقال التميمي، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن "قضية ملوحة المياه في نهر شط العرب أصبحت وللأسف الشديد مشكلة أزلية ولا يمكن إيجاد الحلول المناسبة لها لتخليص المواطنين من الكارثة التي حلت بهم".

□ البصرة / ريسان الفهد

شط العرب.. (أرشيف)

وأضاف أن "الحكومة الاتحادية تقف عاجزة عن إيجاد الحلول، كما أن تقصير وزارة الخارجية واضح بخصوص التنسيق مع تركيا وإيران بشأن ضمان حصة مائية عادلة للعراق"، مشيرا إلى أن "العراق هو البلد الوحيد الذي لم يوقع معاهدات دولية بالنسبة للمياه مع الدول المتشاطئة معه".

ولفت التميمي إلى أن "الجانب الإيراني أغلق قبل عامين نهر الكارون عن شط العرب ما تسبب بأضرار جسيمة للأراضي الزراعية بسبب زيادة ملوحة المياه التي تجاوزت نسبتها (٤٠ ألف ppm) بحسب المختصين في هذا المجال".

وتابع التميمي "واليوم يكرر الإيرانيون نفس الجريمة بإغلاق منفذ نهر الكارون ليتسببوا من جديد بفقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية العراقية وقتل للثروة السمكية والحيوانية وخاصة في الأقضية الجنوبية في البصرة".

التميمي طالب بإعلان "محافظة البصرة وخاصة أقضية الفاو وأبو الخصيب وشط العرب، كمناطق منكوبة لأن الأضرار التي لحقتها كبيرة جداً وهي لا تخص المواطن فحسب وإنما تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني".

وحذر من ارتفاع نسبة الملوحة في مياه شط العرب والأنهر المتفرعة منه عن المعدل الحالي "إن لم نجد حلولا واقعية وجدية وجذرية للمشكلة، حيث سيقضي الارتفاع الكبير في نسبة الملوحة على كل المزارع والثروات الحيوانية والسمكية في أقضية المحافظة"، مشددا على أن البصرة "تستحق وقفة حقيقية وجدية من قبل الحكومتين الاتحادية والمحلية".

التميمي وصف تصريحات الحكومة المحلية بخصوص إنشاء سد على شط العرب أو صرف بعض المبالغ المالية لحل المشكلة، بأنها "مجرد وعود لا ترتقي إلى مستوى المسؤولية، فضلا عن أن تعويضات المد الملحي التي كان من المفترض منحها للمواطنين المتضررين لم تصرف لغاية الآن رغم مرور عدة أعوام".

وأضاف "لا توجد حلول جذرية للمشكلة، والوعود الخجولة التي تطلق هنا وهناك سواء تلك التي سمعناها من الحكومة الاتحادية قبل أعوام بشأن معالجة المشكلة عن طريق القناة الإروائية أو غيرها، ما زالت حتى الآن مجرد حبر على ورق ولم تقدم شيئا للمواطنين".

وكان رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني، قد أعلن الأسبوع الماضي، إن مجلس المحافظة سيحدد بشكل رسمي في الأيام المقبلة، المكان الرئيس للسد المزمع إنشاؤه في شط العرب لمنع امتداد اللسان الملحي القادم من الخليج العربي إلى مياه الشط.

وقال البزوني: إن موقع السد سيكون مبدئيا بعد ميناء أبو فلوس وبفتحة ملاحية لضمان وصول البواخر إلى ميناء المعقل.

من جانبه، كشف مستشار محافظ البصرة للشؤون الزراعية والموارد المائية محسن عبد الحي دشر، عن رصد المحافظة ميزانية وصفها بـ"الكبيرة" لغرض حل مشكلة تزايد الملوحة في مياه شط العرب، متهما وزارة الموارد المائية بعدم التعاون من خلال عدم إطلاق الحصة المائية الكافية لمنع حصول ظاهرة المد الملحي في شط العرب. وبين دشر إنه إيصال المياه الصالحة للشرب إلى أهالي مناطق جنوب البصرة من مشروع ماء البدعة ومحطة ماء العباس، فيما أكد على ضرورة تعاون المحافظات التي تقع شمال البصرة في ما يتعلق بزيادة الإطلاقات المائية لتأمين الحصص الكافية للزراعة والصناعة في المحافظة.

يذكر أن نسب الملوحة قد ارتفعت في مياه شط العرب قبل نحو شهر تقريبا ما أدى إلى نفوق كميات كبيرة من الأسماك النهرية، إضافة إلى أعداد كبيرة من الماشية، وهلاك المزروعات في قضاء الفاو وناحية السيبة.

صرف المستحقات المالية للمشمولين بالمادة ١٤٠

شمول ١٤٩٧ مصاباً بالسرطان بالتكافل الاجتماعي في ميسان

□ بغداد / المدى

أعلنت لجنة التكافل الاجتماعي في مجلس محافظة ميسان، شمول ١٤٩٧ مواطنا من المصابين بالأمراض السرطانية والمستعصية والنادرة، برواتب التكافل الاجتماعي لشهر أب الجاري، فيما أفادت لجنة تطبيق المادة ١٤٠ في محافظة ميسان، بصرف ما يزيد على ١٠٠٠ صك للمهجرين والمرحلين في المحافظة.

ونقلت وكالة "أنباء بغداد" الدولية، عن رئيس لجنة التكافل الاجتماعي حيدر آلوس الحسني، قوله: إن مجلس محافظة ميسان، قرر شمول ١٤٩٧، مواطنا من المصابين بالأمراض السرطانية والمستعصية والنادرة، برواتب التكافل الاجتماعي لشهر آب الجاري.

وأوضح أن الراتب المقرر للمصابين بالأمراض السرطانية يبلغ ٧٥ ألف دينار، و٥٠ ألف دينار للمصابين بأمراض المزمنة والحالات المرضية النادرة.

وأضاف أن عقيلة رئيس الجمهورية السيدة هيرو طالباني منحت المرضى مبلغ ٦٠ مليون دينار بعد مصادقة اللجنة الطبية ومجلس المحافظة، إضافة إلى تخصيص الغرامات المالية المفروضة على أصحاب المولدات الأهلية لصالح عمل لجنة التكافل الاجتماعي.

يذكر أن اللجنة سبق وأن طالبت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بتخصيص مبلغ كرواتب للمصابين بالأمراض السرطانية والنادرة ولكن الإجابة جاءت بالرفض.

من جانبه آخر، قال مدير لجنة المادة ١٤٠ في ميسان حسنين علي طاهر، في تصريح أوردته الوكالة نفسها: إن "هناك معاملات منجزة للمواطنين المستحقين من قبل لجنة التدقيق المعنية والتي تشمل المهجرين والمرحلين من محافظاتهم".

وأضاف إن المعاملات سترسل للتصديق عليها من قبل اللجنة المعنية، مشيرا إلى أن الصكوك البالغ عددها ١٠٥٥ صكاً قد صرفت للمستحقين من المهجرين والمرحلين في ميسان، مبينا أن "صرف الصك يكون من مصرف التجارة العراقي الكائن في بغداد – الحارثية.

وأوضح طاهر أن لجنة المادة ١٤٠ مكتب ميسان، تسلمت أكثر من ١٠٠ ألف معاملة من قبل المواطنين المشمولين بالتعويضات، لافتا إلى أن المعاملات القديمة التي لم يتم صرفها إلى الآن هي قيد الانجاز والتدقيق من قبل المعنيين وسوف تكون على مراحل ووجبات للتصديق عليها من قبل اللجنة المشرفة.

تشكيل اتحاد للمدافعين عن حقوق الإنسان

□ بغداد / المدى

أعلن في محافظة بغداد، عن تشكيل تجمع مدني مدعوم من الأمم المتحدة وبتشجيع حكومي، تحت مسمى (اتحاد المدافعين عن حقوق الإنسان في العراق). وفيما يرى بعض المراقبين أن اتحاد المدافعين سيكون ذا فاعلية أكبر في دعم جهود مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، يعتقد آخرون أن تشكيله بدعم حكومي ربما سيحد من قدرته ويجعله أقرب إلى الحكومة من المجتمع المدني.

الناشطة المدنية والوزيرة السابقة باسكال وردة، تقول في تصريح لموقع إذاعة "العراق الحر": إن أهمية الاتحاد الجديد تنبع من أهمية موضوع حقوق الإنسان وما يتعرض له من تجاوزات مستمرة. وتؤكد وردة أن الدعم الذي حظي به اتحاد المدافعين عن حقوق الإنسان سواء من الحكومة أو من الأمم المتحدة لن يكون وسيلة لاحتوائه أو التقليل من فاعليته. المتحدث باسم وزارة حقوق الإنسان كامل أمين، أكد دعم الوزارة للتشكيل المدني الجديد، مشيرا إلى أن هذا الدعم جاء إدراكا من الوزارة لخطورة المرحلة التي يمر بها البلد الآن خاصة في ما يتعلق بملف حقوق الإنسان. ويضيف أمين أن الوزارة تعتبر منظمات المجتمع المدني شريكا في مراقبة ملف حقوق الإنسان بما فيها تلك المنظمات التي تنتقد الحكومة.

ناشطون مدنيون شككوا باستقلالية اتحاد المدافعين عن حقوق الإنسان، كما يفيد الناشط جمال الجواهري الذي يرى في هذا التشكيل مجرد واجهة حكومية. وكان الاتحاد قد حدد أهدافه بالحفاظ على الرموز الحريصة على حقوق الإنسان ونشر ثقافة هذه الحقوق فضلا عن مشاركة الوزارة بكتابة تقرير الظل في قضايا حقوق الإنسان في البلاد.

مطالب بمراعاة الحالة المادية لشاغلي الشقق الحكومية عند تمليكها لهم

□ بغداد / المدى

دعا النائب الأول لمحافظ بغداد محمد الشمري، إلى مراعاة الحالة المادية لمحدودي الدخل عند توزيع الوحدات السكنية المنفذة من قبل الدولة.

ونقلت وكالة "الفرات نيوز" الإخبارية، عن الشمري قوله: إنه لابد من مراعاة الحالة المادية للمواطنين المستفيدين من الشقق السكنية التابعة للدولة في حال اتخاذ قرار بتمليكها لهم، من خلال اخذ مقدار دخل المواطن بنظر الاعتبار فضلا عن دراسة الظروف المعيشية التي تصاحبه.

وأضاف إن الكثير من المواطنين ليست لديهم القدرة على دفع مبالغ عالية للدولة كي يتمكنوا من استملاك الوحدات السكنية التابعة للدولة بسبب الدخل المتدني الذي يكفي لسد الحاجة الشخصية فقط.

وأشار الشمري إلى أنه "سيتم بيع الوحدات السكنية التابعة للدولة للمواطن عن طريق التقسيط المريح للمبالغ التي تقررها الحكومة واستيفائها خلال مدد كافية تراعى فيها الحالة المادية للمواطن البسيط".

يذكر أن نسبة كبيرة من المواطنين يسكنون في وحدات ومجمعات سكنية تابعة للدولة، مثل مجمعات الطالبية والصحة والحبيبية التي يقطنها مواطنون من ذوي الدخل المحدود، فضلا عن المتقاعدين والعائلات المتعففة التي لا يمكنها دفع مبالغ عالية في حال قررت الحكومة تمليكها لهم.

أمانة العاصمة تحمّل وزارة البلديات ومحافظة بغداد مسؤولية شح مياه الشرب

□ بغداد / المدى

حملت أمانة العاصمة وزارة البلديات والأشغال العامة ومحافظة بغداد، مسؤولية شح الماء الصافي في المناطق التي تقع خارج حدود التصميم الأساس لمدينة بغداد.

وقالت الأمانة في بيان صحفي، اطلعت عليه "المدى": إن شحة الماء الصافي الحاصلة في الأقضية ومناطق الأطراف التي تقع خارج حدود التصميم الأساس لمدينة بغداد، تتحملها وزارة البلديات ومحافظة بغداد بسبب عدم اتخاذهما أية إجراءات عملية فاعلة لتوفير الماء الصالح للشرب لساكني تلك المناطق.

وأضافت "كما أن هناك غياب الرؤية الإستراتيجية المتمثلة ببناء مشاريع كبرى والاكتفاء بالمجمعات الصغيرة التي تنتج كميات محدودة لا تفي بالغرض، إلى جانب عدم مطابقة المنتج للمواصفات الصحية المطلوبة".

ودعت الأمانة مسؤولي محافظة بغداد إلى الكف عن التصريحات الإعلامية التي يحاولون من خلالها بشكل مباشر أو غير مباشر توجيه اتهامات لها والتشكيك بصحة الأرقام التي تعلن عنها بخصوص كميات الماء المنتجة المجهزة للمناطق التي تقع ضمن مسؤوليات المحافظة.

ووصفت الأمانة في بيانها هذه التصريحات بأنها "مسوغات للفشل الذريع والعجز الواضح في خدمة مناطق الأطراف خارج حدود الأمانة وتوفير احتياج ساكنيها من الماء الصالح للشرب وغيره من مقومات الحياة الضرورية". وتابعت إن "أمانة بغداد في ضوء عجز هاتين المؤسستين عن خدمة المناطق التي تقع خارج حدود الأمانة بتوفير الماء الصافي فإنها ومن منطلق إنساني قامت بتجهيز المناطق التي تقع خارج حدود التصميم الأساس لمدينة بغداد بأكثر من ٣٦٠ ألف م٣ في اليوم من الماء الصالح للشرب".

وأشارت إلى أن "المناطق التي تقوم الأمانة بتجهيزها بالماء الصافي على الرغم من إنها تتبع إدارياً محافظة بغداد تشمل: الفراشية في التاجي، وعويريج في اليوسفية، وأبو غريب، والنهروان، وسلمان باك، ونهاية مستشفى حماد شهاب، وأطراف مقابر الطوائف، ومعسكرات التاجي القديمة الملغاة، وسبع البور".

وأوضحت الأمانة إن "مناطق أخرى تزود من قبل أمانة بغداد وهي أطراف اليوسفية، وناحية الرشيد، وأطراف هور رجب باتجاه اللطيفية، ومنطقة أطراف أبو غريب وصولاً إلى الفلوجة، إضافة إلى تجهيز خزانات أبو غريب ومناطق الحميدية وسبع قصور وحي السفير وحي طارق من حصة مدينة بغداد".

وأفادت الأمانة بأن "انجاز مشروع ماء الرصافة سيقضي على شحة الماء الصافي في العاصمة بشكل نهائي وتوفير فائض سيمنح للأقضية والأطراف خارج حدود الأمانة، وزيادة نصيب الفرد البغدادي اليومي من الماء الصافي إلى ٥٠٠ لتر يوميا، وبحسب المواصفات المعتمدة من قبل".

بيئة بابل توصي أصحاب معامل الطابوق بالانتقال سريعاً إلى المواقع البديلة

البيئة تنصب حساسات على الحدود لمراقبة الإشعاعات النووية

□ بغداد / الحلة / المدى - إقبال محمد

أعلنت وزارة البيئة إنها تعمل على نصب حساسات بيئية على الحدود من دول الجوار وخاصة إيران لمراقبة الإشعاعات النووية، فيما أوصى مجلس حماية وتحسين البيئة في بابل، بالإسراع في نقل معامل الطابوق إلى الموقع الجديد المخصص لهم في ناحية الشوملي، مشددا على الحد من الرعي الجائر وقطع الأشجار المعمرة.

وقال وزير البيئة سركون لاصو، في تصريح صحفي: إن الوزارة تعمل على مراقبة الإشعاعات الملوثة من خلال نصب أجهزة تحسس على الحدود مع إيران وباقي الدول المجاورة.

وأضاف إن الوزارة تتابع بشكل كبير من خلال لجان متخصصة أية إشعاعات ملوثة قد تقترب من الأجواء العراقية.

وكانت منظمة (R.O.P) البريطانية قد أصدرت تقريراً يشير إلى أن أضرارا بيئية قد يخلفها مشروع (بوشهر) الإيراني النووي على المحافظات الجنوبية وتحديدا محافظة البصرة والمناطق القريبة من الحدود الإيرانية.

وتعتزم إيران إنشاء نحو ١٥ محطة نووية على مقربة من الحدود العراقية تؤكد أنها لأغراض سلمية .

من جانبه، ذكر الناطق الإعلامي في مديرية بيئة بابل حيدر كاظم شنبارة، إن مجلس حماية وتحسين بيئة بابل، عقد جلسته الخامسة لهذا العام، لمناقشة مدى التزام معامل وكور الطابوق وكور الفحم بالتوجيهات الخاصة بالانتقال إلى الموقع الجديد المخصص لهم في ناحية الشوملي، بعد أن تم توزيع قطع أراض لهم هناك ومنحهم مهلة لمدة سنة كاملة لغرض بناء المعامل والانتقال.

وبين شنبارة إن مجلس البيئة اتخذ عدة توصيات، أبرزها توجيه كتاب إلى أصحاب معامل الطابوق للإسراع في بناء معاملهم في الموقع الجديد وعدم المطالبة بفترات إضافية، وتوجيه كتاب إلى الوحدات الإدارية كافة لغرض منع كور الطابوق من العمل وخصوصا في مناطق إبراهيم الخليل والمدحتية والشوملي، خاصة وإن هذه الكور تستعمل النفط الأسود الذي يصنف كأخطر المواد المسرطنة.

وأشار شنبارة إلى أن المجتمعين شددوا على منع قطع الأشجار وخاصة المعمرة منها، ومخاطبة مديريات البلدية في المحافظة لمتابعة هذا الأمر.

ولفت إلى أن التوصيات تضمنت أيضا، توجيه كتاب إلى دائرة صحة بابل ومديرية البلديات لغرض التنسيق في ما بينها بخصوص عمليات حرق الأغذية الفاسدة في مناطق محددة، مضيفا أنه تم التأكيد على قيام بلدية الحلة برفع النفايات من المحطات الوسطية وعدم تكديسها لتلافي حدوث الحرائق وضرورة إنشاء معمل تدوير النفايات.

وفي سياق متصل، صادرت لجنة متابعة الجزر خارج المجازر، ٢٣٧ كغم من اللحوم الحمراء كونها غير مختومة من قبل مجزرة الحلة، وإتلاف ١٩٦٠ كغم من اللحوم الحمراء غير صالحة للاستهلاك البشري.

إلى ذلك، اعترفت مديرية بيئة الديوانية، بافتقارها للإمكانات التي تمكنها من إجراء مسوحات دقيقة لأنواع الأفاعي التي تظهر في بعض مناطق المحافظة، وفيما أكدت أن المسوحات تحتاج لخبراء ومتخصصين في هذا المجال، أشارت إلى وجود شكاوى من المواطنين لظهور هذه الأفاعي بمناطقهم.

وقال مدير بيئة المحافظة حيدر عناج، في تصريح أوردته وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية: إن مديريته تفتقر للإمكانات التي تؤهلها لإجراء مسوحات دقيقة للأفاعي التي تظهر بين فترة وأخرى في المناطق السكنية بالمحافظة.

وأضاف أن هناك الكثير من شكاوى المواطنين بشأن ظهور أفاع في بعض مناطقهم، مشيرا إلى أن "تلك المسوحات تحتاج لخبراء ومتخصصين في هذا المجال ومن ذوي الخبرة الذين يحددون نوع الأفعى وطرق مكافحتها وإنهاء تكاثرها".

ولفت عناج إلى "وجود مساع لتشكيل لجنة مشتركة بين دوائر البيئة والزراعة والصحة والمستشفى البيطري بالمحافظة لغرض تحديد نوعية الأفاعي والمبيدات المخصصة لمكافحتها".

ودعا مدير البيئة إلى "ضرورة افتتاح فروع في كليات الزراعة للدراسة والتخصص في هذا المجال، لا سيما بعد تضاعف ظهور الأفاعي في عموم البلاد نتيجة التغيرات البيئية وارتفاع درجات الحرارة".